احتوى على محورين أحدهما يتناول أولوية التعيين

السبيعي مستجوباً الحربي : قراراته اتسمت بالتخبط أثناء جائحة كورونا

الغانم : تسلمت صحيفة المساءلة من الحميدي وستدرج على أول جلسة قادمة

تقدم النائب الحميدي السبيعي باستجواب الى وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي متضمناً محورين الأول منهما حول تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين، والثاني حول الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فيروس كورونا.

وفيما يلي نص صحيفة الاستجواب:

المحور الأول: تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين:

صدر المرسوم رقم 17 لسنة 2017 في شأن نظام الخدمة المدنية والتعميم رقم (3) لسنة 2017 بشأن أولوية التعيين، حيث يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف أن يكون كويتي الجنسية، فإن لم يوجد فتكون الأفضلية لأبناء غير الكويتيين من أم كويتية ثم لأبناء البلاد العربية.

وقد تراخت وزارة التربية عن توظيف الكويتيين أو توظيف أبناء الكويتيات ما أدى إلى مزاحمتهم في الوظائف من قبل الوافدين، وهذا ما استمرت عليه الوزارة منذ سنوات حتى وقتنا الحاضر. وقد نبهنا الوزير المستجوب مرة تلو الأخرى بذلك إلا أنه يماطل بفتح المجال لتوظيف الكويتيين وأبناء الكويتيات، ورغم أن مجلس الأمة قد شكل لجنة للتحقيق في بحث معوقات عدم توظيف أبناء الكويتيات في بداية دور الانعقاد الحالي الرابع، وتم استدعاء السيد وزير التربية وقيادات الوزارة والاستماع لهم عن المعوقات التي تواجههم ومن باب التعاون قامت اللجنة بتذليل تلك الصعاب والمعوقات، إلا أن تراخي الوزير المستجوب وأركان وزارته بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء، وتعاميم مجلس الخدمة المدنية، وما اتفق عليه داخل لجنة التحقيق ألحق ضرراً كبيراً بالكويتيين وأبناء الكويتيات.

إن ما تقوم به وزارة التربية في مكافأة الوافدين وتعيينهم على حساب أبناء الوطن وإغلاق الفرص الوظيفية أمامهم والمكابرة في ذلك من دون إدراك لخطورة ذلك على حساب المستقبل الوظيفي للمواطنين الكويتيين وأبنائهم يمثل انتهاكاً كبيراً للدستور والقانون اللذين كفلا حقوقا لكل مواطن ومواطنة منها الحق في الوظيفة والعدل والمساواة.

إن النهج المتأصل بوزارة التربية يفتح المجال باستقدام المعلمين والمعلمات من الخارج وتغليب الوظائف للوافدين على حساب المواطنين وأبنائهم ومن بعدهم للخليجيين وما يسمى بالمقيمين بصورة غير قانونية (البدون) أمر لا يمكن السكوت عنه ما يستلزم مساءلة وزير التربية بصفته عن هذا الإخلال الجسيم وعدم الالتزام بتعليمات مجلس الوزراء وكذلك تعاميم الخدمة المدنية، وقبلها مخالفة الدستور وقواعد العدالة والمساواة.

المحور الثاني: الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فيروس كورونا:

لما كان وزير التربية وزير التعليم العالي قد تولى منصبه الوزاري بموجب مرسوم أميري رقم : 290 / 2019 بتاريخ 17 ديسمبر 2019 فقد ثبت على مدى فترة توليه الوزارة فشله في إدارة هذه الوزارة ، فشلاً لا يخفى على أحد وهي الوزارة التي ترتبط بمستقبل ابنائنا الطلبة وترتبط بالجهاز التدريسي والتعليمي القائم على تحقيق الغايات المنشودة من الارتقاء بالتعليم في الكويت، وليس أكثر دلالة على هذا الفشل التخبط في اتخاذ القرارات والتردد وضياع الخطط العملية المدروسة، ولم نجد منه إلا تصريحات تلو الأخرى عن الدراسة والإعداد والتخطيط ولكن في الواقع لم يكن هناك شيء، فقد كشفت ظروف أزمة جائحة فيروس كورونا وما أدى إلى تعطيل مرافق الدولة عن أن وزارة التربية من خلال إدارة الوزير المستجوب كانت في آخر الوزارات تحركاً وعملاً وفي سبات عميق، ومس ذلك مستقبل الطلبة كما مس أوضاع المعلمين، ولا ينبئ هذا الأمر إلا عن فشل أخطر قادم مع العام الدراسي المقبل لا يقل خطورة عن الفشل الحالي، ولم يعد هناك من السعة لإمهال الوزير أكثر مما أمهل ولا سعة في الترقب أكثر مما ترقب الجميع .

إن الفشل الذي شهدناه منذ بدء الأيام الاولى من تطبيق وزارة التربية لما أسمته التعليم عن بعد للمرحلة الدراسية، أمر مخجل حين تبدأ الوزارة في مشروعها التعليمي في ظل نقص وعجز كل التقنيات التي يفترض توفيرها للهيئة التدريسية ودونما خطة توعوية للطلبة وأولياء الأمور الذين عصفت بهم التصريحات المتضادة والمتناقضة، والتي كشفت عن زيف وأوهام كل تلك التصريحات التي استمرت منذ بداية جائحة فيروس كورونا والإجراءات التي اتخذت منذ مارس الماضي، فمنذ أكثر من خمسة أشهر أعلنت الدول عن خططها التعليمية ونفذتها واكتشفت أخطاءها وتعاملت معها وباتت صاحبة مشاريع رائدة في هذا الخصوص، إلا أننا بدأنا متأخرين لنكتشف أن الحلم الموعود ليس إلا وهم وفشل يجب علينا ألا نسكت عنه، فشل يلحق الضرر بالهيئة التدريسية وخلق بداخلهم روح الإحباط والاستياء، فذلك الفشل سيؤدي حتما بمستقبل غامض بالنسبة للطلاب والطالبات، فلا مناهج تواكب التعليم الإلكتروني عن بعد ولا استعدادات تقنية تعزز ذلك، فالأمر أخطر من كونه مجرد بوابة إلكترونية يشاهد الطلبة من ورائها معلما يتحدث. ومن أمثلة الفشل والتخبط كذلك ما صدر من قرارات تتعلق بالتعليم العام والخاص، أو ما تعلق بالرسوم الدراسية في المدارس الخاصة وعدم تدخل الوزارة لحماية أولياء الأمور من تسلط بعض المدارس الخاصة وعدم تسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة والتأخير في إصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم 76 لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية، وكذلك في عدم تسليم البدون شهاداتهم الجامعية.

من ناحيته أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تسلمه رسميًا استجوابًا من النائب الحميدي السبيعي إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي مكونًا من محورين.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس أن الاستجواب سيدرج على أول جلسة قادمة، مبينًا أنه وفقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية تم إبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ووزير التربية بهذا الاستجواب.

وأوضح الغانم أنه يحق للوزير التأجيل في الجلسة القادمة لأنه لم تستكمل المدد اللائحية المطلوبة وهي أربعة عشر يومًا، أو مناقشة الاستجواب إن رغب في ذلك.

من جهة ثانية استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس وفدا من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برئاسة الرئيس الفخري للجمعية يوسف العثمان ورئيس مجلس الإدارة فيصل الطبيخ.

وضم وفد الجمعية كلا من نائب رئيس مجلس الإدارة راشد الهطلاني، وأمين السر صباح الجلاوي، وأمين الصندوق عبد الله الكندري، وعضوي مجلس الإدارة عبد الله العيسى وفهد العازمي، ورئيس اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور فالح العازمي، ورئيس لجنة مراقبي الحسابات علي عويد العنزي ومقرر لجنة مراقبي الحسابات الدكتور ناصر العنزي، ورئيس مجلس الإدارة السابق صقر الحيص.

مرزوق الغانم

الحميدي السبيعي

العدساني: موقفي لم يتغير من وزراء المالية المتعاقبين خلال السنوات الأخيرة

اعتبر النائب رياض العدساني أن طرح الثقة بوزير المالية براك الشيتان في جلسة اليوم أصبح واجبًا بعد أن ثبت من خلال مخاطباته لجهات الدولة عزمه على المساس بجيوب المواطنين.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس، إن وزير المالية براك الشيتان نفى في استجوابه الأول في شهر مايو الماضي أن يكون هناك مساس بحقوق الموظفين بالوثيقة الاقتصادية ولكنه وثق هذا الأمر في استجوابه الثاني.

ووصف العدساني الوثيقة الاقتصادية بـ(وثيقة الدمار) التي قدمها الوزير في شهر يونيو الماضي متضمنة المساس بالرواتب والأجور والخصخصة لفائدة التجار على حساب المصلحة العامة، مضيفا أنه وجه خطابات معتمدة من مجلس الوزراء إلى الجهات الرسمية ويقول بأنها أفكار.

وقال "إذا كان الوزير يدعي أنها أفكار فنؤكد أنها أفكار اقتصادية مسمومة"، مستدركًا بالقول "إلا أنها قرارات فعلية بتجميد كافة الزيادات السنوية والترقيات وهذا قرار مخالف وجائر وظالم ".

وتساءل العدساني "ما ذنب الموظف أن ينتقص من راتبه؟ ولماذا لم يذهب إلى القسائم الصناعية أو الشركات من أجل زيادة الإيرادات واتجه مباشرة للمواطن المسكين"؟

وأكد أن هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة لم تسلم من قرارات الوزير الذي يريد تقليص ميزانيتها بالإضافة إلى رفع الرسوم على الاستهلاك الكهربائي ما سيؤدي إلى الإضرار بالطبقة الوسطى وزيادة الأعباء المالية على المواطنين والمساس بجيوبهم ورواتبهم ومستحقاتهم وكذلك حقوقهم.

واعتبر أن وزير المالية يريد المساس بدعم العمالة الوطنية بالقطاع الخاص الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على المواطنين.

وأكد العدساني أن مسطرته كانت واحدة، موضحًا أنه قدم استجوابًا لرئيس الوزراء السابق عندما قال إن دولة الرفاه لن تستمر، وكذلك لوح باستجواب أدى لاتخاذ وزير المالية السابق قرارًا بوقف الوثيقة الاقتصادية.

وأضاف أنه استجوب وزير المالية الأسبق د. نايف الحجرف عندما صرح عن موضوع الضرائب، وأخيرًا الوزيرة مريم العقيل عندما كانت وزيرة للمالية بالوكالة وأوقفت الوثيقة الاقتصادية عندما هددها بالاستجواب، مؤكدًا أن الوزير الشيتان لا يختلف عن هؤلاء.

رياض العدساني

الهاشم : القانون يتضمن تشديد العقوبات لحماية المعتدى عليه

«المرأة والأسرة»: صيغة توافقية مع الحكومة في شأن تعديلات «مكافحة العنف الأسري»

جانب من اجتماع لجنة المرأة والأسرة البرلمانية

توصلت لجنة المرأة والأسرة إلى صيغة توافقية نهائية مع الجانب الحكومي للاقتراح بقانون في شأن مكافحة العنف الأسري ودور المجلس الأعلى للأسرة والذي وافق المجلس على مداولته الأولى خلال جلسة 5 أغسطس الجاري.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة الذي عقد أمس، إن اللجنة توصلت إلى تلك الصيغة مع الجانب الحكومي ممثلاً بوزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. فهد العفاسي ووزيرة الشؤون وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل.

وأكدت أن هذا القانون يتضمن تشديد العقوبات لحماية المعتدى عليه سواء الأم أو الأب أو الأخت أو الجدة أو الخالة .

وأضافت الهاشم أن وزيري العدل والشؤون كان لديهما العديد من التعديلات على بعض مواد قانون مكافحة العنف الأسري فيما يخص من يملك الضبطية القضائية أو من يبلغ عن حالات العنف الأسري ومنح صلاحيات أكبر للمجلس الأعلى للأسرة بالإضافة إلى بعض التعديلات.

وبينت الهاشم أنها ارتأت شخصيا منح صلاحية الضبطية القضائية لوزيرة الشؤون كما هي الحال في صلاحيات الضبطية القضائية للعاملين في هيئة القوى العاملة أو الهيئة العامة للبيئة أو صلاحيات الضبطية لدى وزارة التجارة.

الدقباسي: ما ينشر في الحسابات الوهمية سلاح يستخدم لزعزعة أمننا

علي الدقباسي

رأى النائب علي الدقباسي أن الخبر الذي لا يصدر من جهة رسمية هو والعدم سواء، محذرا من ما ينشر في الحسابات الوهمية من تعرض مركز حدودي كويتي للتخريب.

وقال الدقباسي إن الجيش الكويتي نفى في بيان رسمي تعرض مركز حدودي للتخريب، وما ينشر من أخبار في الحسابات الوهمية يستهدف نشر الأخبار الكاذبة ومسؤوليتنا جميعا التصدي لها، مؤكدا أنها سلاح يستخدمه العدو لزعزعة أمننا وبعض الكلمات أشد من الرصاص، مضيفا «الخلاصة: الخبر غير الصادر من جهة رسمية هو والعدم سواء».